المقصور على السماع في باب الحال

إعداد

مها محمود خضري اسماعيل

المستخلص:

كان علماء اللغة يستخدمون كلمات القياس والأصل والمطرد والغالب والأكثر والكثير والباب والقاعدة...، وهى ألفاظ متساوية الدلالة على ما ينقاس. وإن استعمال كلمة منها فى كتبهم يسوغ للمحدثين من المؤلفين وغيرهم قياس ما لم يسمع على ما سمع، وإن المقيس على كلام العرب هو من كلام العرب، وأما الشاذ فيقال له: القليل والأقل والنادر وأمثالها مما يفيد القلة والضعف.

وهذا الشاذ منه ما هو قليل ومنه ما هو أقل، ومعنى الأقل: استعمال لغوى لم يرد به إلا شاهد واحد أو اثنان، وعندما يكون هذا الشاهد شعرًا يسميه النحاة أحيانًا الضرورة الشعرية، وأحيانًا أخرى يقولون عنه: إنه من النادر الذى يحفظ ولا يقاس عليه.

وأما القليل فهو ما ورد به أكثر من شاهد، ويكون نثرًا مشتملًا أحيانًا على القرآن الكريم والحديث النبوى وأقوال العرب، وكذلك يكون شعرًا إلا أن هذه الشواهد لم تكثر فى الاستعمال كثرة تسمح بالقياس عليها؛ ولهذا يقصر اللغويون القواعد الواردة فيها على السماع، ويستخدمون فيها مصطلح (مقصور على السماع).

الكلمات المفتاحية:

القياس، الغالب، الأكثر، القاعدة

the words analogy, origin, steadfast, predominant, more, more, chapter, and rule..., which are equal words to indicate what is being measured. And the use of a word from it in their books makes it justifiable for modern authors and others to measure what has not been heard against what has been heard.

This anomaly is what is few and what is less, and the meaning of the least: the use of linguistics that only one or two witnesses mentioned, and when this witness is poetry, grammarians sometimes call it poetic necessity, and at other times they say about it: It is rare that is memorized and not measured against it. As for the few, it is what was mentioned by more than one witness, and it is prose that sometimes includes the Holy Qur'an, the Prophet's hadith, and the sayings of the Arabs. That is why linguists limit the rules contained therein to hearing, and use the term (restricted to hearing).

key words:

measure, most, most, rule

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على الرسول الأمين، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد...

فإن كلمات القياس والأصل والمطرد والغالب والأكثر والكثير والباب والقاعدة هى ألفاظ متساوية الدلالة على ما ينقاس. وإن استعمال كلمة منها فى كتبهم يسوغ للمحدثين من المؤلفين وغيرهم قياس ما لم يسمع على ما سمع، وإن المقيس على كلام العرب هو من كلام العرب، وأما الشاذ فيقال له: القليل والأقل والنادر وأمثالها مما يفيد القلة والضعف.

وهذا الشاذ منه ما هو قليل ومنه ما هو أقل، ومعنى الأقل: استعمال لغوى لم يرد به إلا شاهد واحد أو اثنان، وعندما يكون هذا الشاهد شعرًا يسميه النحاة أحيانًا الضرورة الشعرية، وأحيانًا أخرى يقولون عنه: إنه من النادر الذى يحفظ ولا يقاس عليه.

وأما القليل فهو ما ورد به أكثر من شاهد، ويكون نثرًا مشتملًا أحيانًا على القرآن الكريم والحديث النبوى وأقوال العرب، وكذلك يكون شعرًا إلا أن هذه الشواهد لم تكثر فى الاستعمال كثرة تسمح بالقياس عليها؛ ولهذا يقصر اللغويون القواعد الواردة فيها على السماع، ويستخدمون فيها مصطلح (مقصور على السماع).

وقد وردت بعض الشواهد السماعية لبعض المسائل النحوية فى باب الحال لم يرتضها بعض العلماء، وجعلوها من القليل الذى يقال عليه (سماعى) لا يقاس عليه ، ومن هذه المسائل ما يلى:

المسألة الأولى : مجىء الحال معرفة

الأصل فى الحال أن تكون نكرةً؛ لأنها فى المعنى خبر ثان، فمثلًا قولنا: جاء زيد راكبًا، قد تضمن الإخبار بمجىء زيد وركوبه فى حال مجيئه، وأصل الخبر أن يكون

نكرةً؛ لأنها مستفادة، وأيضًا فإنها تشبه التمييز فى الباب، فكانت نكرةً مثله، وإنها تقع فى جواب (كيف جاء)، و(كيف) سؤال عن نكرة[١].

وقد جاءت الحال معرفة فى بعض الشواهد، من ذلك قراءة: {....لَيَخْرُجَنَّ الأَعَزُّ مِنْهَا الأَذَلَّ....} [المنافقون: ٨] بفتح الياء أو بناء الفعل لما لم يسم فاعله[٢].

وقول الشاعر:

فأرْسَلَهَا العِراكَ ولم يَذُدْهَا ... ولم يُشْفِقْ على نَغَصِ الدِّخالِ[٣]

وقول العرب: دخلوا الأول فالأول، و: جاءوا الجماء الغفير، و: طلبته جهدك وطاقتك، و: جاءوا قضهم بقضيضهم، و: رجع عوده على بدئه، و: مررت به وحده، ومررت بهم ثلاثتهم، وكلمته فاه إلى فى، و: جاءت الخيل بداد[٤].

وذهب جمهور النحاة[٥] إلى أن هذه الألفاظ شاذة لا ينبغى القياس عليها، قال سيبويه: "فإذا كان الاسم حالا يكون فيه الأمر لم تدخله الألف واللام ولم يضف. لو قلت:

---

(١)ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٢/ ١٧.

(٢) لم أعثر على صاحب هذه القراءة وهى بلا نسبة فى البحر المحيط: ١٠/ ١٨٣، الدر المصون: ١٠/ ٣٤٤،

(٣) البيت من الوافر وهو للبيد في : ديوانه: ص١٠٨، إلا أنها وردت في الديوان بلفظ (فأوردها) بدلًا من (فأرسلها)، والشاهد: قوله: "العراك" حيث وقع الحال معرفة مؤول بنكرة، تقديره: "أرسلها معتركة".

(٤) ينظر: المفصل: ص٩١، البديع: ١/ ١٨٧، شرح المفصل: ٢/ ١٧، ١٨،

(٥) ينظر: الكتاب: ٣٩٧/١، المقتضب: ٩١/٣، الأصول: ٢٩٨/٢، ، شرح السيرافى: ٢٦٣/٢، الإيضاح لأبى على الفارسى: ص١٧٣، المفصل: ص٩١، الإنصاف: ٦٨٠/٢، البديع: ١٨٧/١، شرح المفصل: ١٧/٢، ١٨، الكافية لابن الحاجب: ص٢٤، شرح الجمل لابن عصفور: ٣٣٦/١، شرح التسهيل لابن مالك: ٣٢٦/٢، شرح الألفية لابن الناظم: ص٢٣٠،

ضربته القائم، تريد: قائمًا كان قبيحًا، ولو قلت: ضربتهم قائميهم، تريد: قائمين، كان قبيحًا. فلما كان كذلك جعلوا ما أضيف ونصب نحو: خمستهم، بمنزلة طاقته وجهده ووحده، وجعلوا الجماء الغفير بمنزلة العراك"(١).

ويقول فى موضع آخر: " وشذ هذا كما شذت المصادر فى بابها حيث كانت حالًا وهى معرفة، وكما شذت الأسماء التى وضعت موضع المصدر. وما يشبه بالشىء فى كلامهم وليس مثله فى جميع أحواله كثير"(٢).

وحجتهم فى عدم جواز مجىء الحال معرفة، وأن ما جاء منه مقصور على السماع ما يلى:

أولًا: أنه لو كان الحال معرفة لالتبس بالصفة فى بعض الصور، وذلك فى مثل نعت المنصوب، مثل: ضربت زيدًا الراكب، أو النعت المقطوع، مثل: جاء زيد الراكب، ومررت بزيد الراكب، بنصب الراكب فى الأول، والنصب أو الرفع فى الثانى(٣).

ثانيًا: أنه لو كان للحال أصل فى التعريف لوجب أن يقع المضمر الذى لا يكون إلا معرفة حالًا؛ فتقول: جاءنى زيد إياك، وجئتنى إياه، فلما لم يقل ذلك علمت أن أصل الحال التنكير(٤).

وهنا أقول -والله أعلم بالصواب-: إن هذه الحجة فاسدة؛ إذ الحال وصف والضمير لا يمكن أن يكون وصفًا، وهذا هو الذى منعه من أن يقع حالًا لا كونه معرفة.

=شرح الرضى: ١٥/٢، أوضح المسالك: ٢٥٥/٢، تمهيد القواعد: ٢٢٥٦/٥، المقاصد الشافية: ٤٣٦/٣، شرح التصريح: ٥٧٨/١، حاشية الصبان: ٢٥٥/٢، حاشية الخضرى:٢١٤/١.

(١) الكتاب: ٣٧٧/١.

(٢) الكتاب: ٣٩٧/١.

(٣) ينظر: تمهيد القواعد: ٢٢٥٦/٥.

(٤) ينظر: المقتصد فى شرح الإيضاح لعبد القاهر: ٦٠٧/١.

ثالثًا: أنه لما كان الغرض من الحال إنما هو بيان هيئة الفاعل والمفعول أو الخبر، كما فى نحو: جاء زيد راكبًا، وضربت اللص مكتوفًا، و: {هو الحَقُ مُصَدِّقًا} [فاطر:٣١]، وكان ذلك البيان حاصلًا بالنكرة -التزموا تنكير الحال احترازًا عن العبث والزيادة لا لغرض(١).

وهنا أقول -والله أعلم بالصواب-: إن المعرفة لها أغراضها التى تستعمل من أجلها، وكذلك النكرة، ولا يمكن لواحدة منهما أن تؤدى مكان الأخرى وتقوم مقامها فيكون استعمال الثانية عبثًا.

رابعًا: أن الحال ملازم للفضلية، فاستثقل واستحق التخفيف بلزوم التنكير، فإن غيره من الفضلات إلا التمييز يفارق الفضلية، ويقوم مقام الفاعل، كقولك فى (ضربت زيدًا): ضُرِبَ زيدٌ، وفى (اعتكفت يوم الجمعة): اُعتكِفَ يومُ الجمعة، وفى (سرت سيرًا طويلًا): سير سيرٌ طويل، وفى (قمت إجلالًا لك): قيم لإجلالك، فلصلاحية ما سوى الحال والتمييز من الفضلات لصيرورته عمدة جاز تعريفه بخلاف الحال والتمييز(٢).

ولا أوافق أيضًا على هذه الحجة إذ لو كانت الفضلة أمرًا ثقيلًا يحتاج إلى التخفيف بأن يقع نكرة لوجب أن تقع جميع الفضلات مثل النعت والبدل والعطف والمفعول المطلق والمفعول لأجله ...إلخ نكرة وهذا غير صحيح.

خامسًا: أن المقصود بالحال تقييد الحدث المذكور، ولا معنى للتعريف مع هذا التقييد؛ لأن التعريف عبث ضائع(٣).

---

(١) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم: ص٢٣٠.

(٢) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم: ص٢٣٠، تمهيد القواعد: ٢٢٥٦/٥، المقاصد الشافية: ٤٣٣/٣.

(٣) ينظر: شرح الرضى: ١٥/٢.

واختلف هؤلاء المانعون فى ما بينهم فى الشواهد التى وقع فيها الحال معرفة، فمنهم من ذهب إلى أنها أحوال بنفسها ولكن مؤولة بنكرة[١]، ومنهم من ذهب إلى أنها ليست أحوالًا وإنما هى نائبة عن الحال[٢].

لكن هناك بعض النحويين أجازوا مجىء الحال معرفة فقد نقل عن يونس والبغداديين[٣] جواز قياس مجىء الحال معرفة، نحو: جاء زيد الضاحك، يقول سيبويه: "وأما يونس فيقول: مررت به المسكينَ، على قوله: مررت به مسكينًا. وهذا لا يجوز؛ لأنه لا ينبغى أن يجعله حالًا ويدخل فيه الألف واللام"[٤].

وكذلك الكوفيون[٥] أجازوا مجىء الحال معرفة فى القياس ، ولكن اشترطوا أن يكون الحال فى معنى الشرط، نحو: زيد الراكبَ أحسن منه الماشىَ، فـ(الراكب) و(الماشى) حالان، وصح تعريفهما لتأولهما بالشرط؛ إذ التقدير: زيد إذا ركب أحسن منه إذا مشى، فإن لم تتقدر بالشرط لم يصح تعريفها؛ فلا يقال: جاء زيد الراكب؛ إذ لا يصح: جاء زيد إن ركب.

---

(١) ينظر: الكتاب: ٣٧٢/١، شرح السيرافى: ٢٥٩/٢، شرح المفصل لابن يعيش: ١٨/٢، شرح التسهيل: ٣٢٦/٢، شرح الألفية لابن الناظم: ص٢٣٠، أوضح المسالك: ٢٥٦/٢، شرح ابن عقيل: ٢٤٩/٢.

(٢) ينظر: المقتضب: ٢٣٧/٣، ٢٣٨، الأصول: ١٦٤/١، الإيضاح: ص١٧٣، علل النحو لأبى الحسن الوراق: ٣٦٤/١، الإنصاف: ٦٨٠/٢، المقتصد فى شرح الإيضاح: ٦٠٦/١، البديع: ١٨٧/١..

(٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٣٣٦/١، التذييل والتكميل: ٣٠/٩، شرح ابن عقيل: ٢٥٠/٢.

(٤) الكتاب: ٧٦/٢.

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٥٦٤/٣، شرح ابن عقيل: ٢٥٠/٢.

تعقيب

وبعد هذا العرض يتضح لى أن مجىء الحال معرفة يقصر على السماع، وذلك لما يأتى:

أولًا: قوة ما احتج به من أن جواز مجيئه معرفة يلبسه بالنعت المنصوب، والنعت المقطوع.

ثانيًا: فائدة الحال وغرضه هو تبيين الهيئة وتقييد العامل، وهذه الفائدة حاصلة بالنكرة؛ ولما لم يكن لتعريف الحال غرض بعينه كان عدم اللجوء إليه والثبات على القاعدة المعروفة من تنكير الحال أفضل وأسلم.

المسألة الثانية: مجىء الحال مصدرًا

الحال مع صاحبها كالخبر مع المخبر عنه، وكالصفة مع الموصوف، فكما أن الخبر هو نفس المخبر عنه، والصفة هى نفس الموصوف؛ فكذلك يشترط فى الحال أن تكون نفس صاحبها فى المعنى، وإذا كان الأمر كذلك فالأصل فى المصدر ألا يقع حالًا؛ لأن المصدر يدل على مجرد الحدث دون الدلالة على متصف به؛ فيلزم من وقوعه حالًا الإخبار عن الجثة بمعنى، وهو ممنوع(١).

وقد اختلف النحاة فى وقوع المصدر حالًا، فمنهم من قصره على السماع، ومنهم من قاسه، ومنهم من منعه فأول المسموع منه، ويمكن عرض ذلك على النحو الآتى:

أولًا: قصر وقوع المصدر حالًا على السماع:

وإلى هذا القول ذهب سيبويه فى قوله: "باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال وقع فيه الأمر فانتصب لأنه موقوع فيه الأمر، وذلك قولك: قتلته صبرًا، ولقيته فجاءةً ومفاجأةً، وكفاحًا ومكافحةً، ولقيته عيانًا، وكلمته مشافهةً، وأتيته ركضًا وعدوًا

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٣٢٨/٢، تمهيد القواعد: ٢٢٦٦/٥.

ومشيًا، وأخذت ذلك عنه سمعًا وسماعًا، وليس كل مصدر -وإن كان فى القياس مثل ما مضى- من هذا الباب يوضع هذا الموضع؛ لأن المصدر ههنا فى موضع فاعل إذا كان حالًا"(١).

ووافق سيبويه فى قصر وقوع المصدر حالًا على ما سمع ابن يعيش والرضى وابن مالك وابن عقيل والشاطبى (٢).

واحتج هؤلاء لمذهبهم بما يلى:

أولًا: أنه شىء وضع موضع غيره، كما أن باب (سقيًا) و(رعيًا) و(حمدًا) لا يطرد فيه القياس؛ فيقال: (طعامًا) و(شرابًا)(٣).

ثانيًا: أن الحال لا يدل على المصدر، وإنما يدل على الفعل، فالحال والفعل كل منهما يوضع فى موضع صاحبه فيدل عليه، فلما لم تدل الحال على المصدر كان قياسه شاذًّا(٤).

ثالثًا: أن الحال فى معنى الخبر، فكما لا يقع المصدر خبرًا عن الجثة قياسًا وإنما يكون ذلك بالسماع؛ فلا يقال: زيد ضرب، قياسًا على قولهم: زيد عدل؛ فكذلك الحال لا تكون بالمصادر قياسًا(٥).

---

(١) الكتاب: ٣٧٠/١.

(٢) ينظر: شرح المفصل: ١٢/٢، شرح الكافية: ٣٨/٢، ، شرح التسهيل لابن مالك: ٣٢٨/٢، شرح ابن عقيل: ٢٥٣/٢، المقاصد الشافية: ٤٤١/٣.

(٣) ينظر: شرح السيرافى: ٢٥٧/٢، ٢٥٨، شرح المفصل لابن يعيش: ١٢/٢، تمهيد القواعد: ٢٢٧٠/٥.

(٤) ينظر: المسائل المنثورة: ص١٦.

(٥) ينظر: المقاصد الشافية: ٤٤١/٣، حاشية الصبان: ٢٥٧/٢، حاشية الخضرى: ٤٣٥/٢، ٤٣٦.

رابعًا: أن الحال وصف من الأوصاف التى تجرى على النكرات، فكما لا تقول: مررت برجل ضرب، قياسًا على قولهم: مررت برجل عدل، فكذلك لا تقول: أتيته سرعة، كما تقول: أتيته سعيًا(١).

إلا أن ابن مالك استثنى لجواز وقوع المصدر حالًا قياسًا شروطًا ثلاثةً هى: :

الأول: أن يقع المصدر المنصوب بعد خبر مقترن بـــ(أل) الدالة على الكمال، نحو: أنت الرجل علمًا

الثانى: أن يقع المصدر بعد خبر شبه به مبتدؤه، نحو: زيد زهير شعرًا.

الثالث: أن يقع المصدر منصوبًا بعد (أما)، نحو: (أما علمًا فعالم)، أى: مهما يذكر شخص فى حال علم فالمذكور عالم(٢).

ثانيًا: قياس وقوع المصدر حالًا:

وإلى هذا القول ذهب المبرد (٣)واحتج لمذهبه بأن الحال نكرة، والمصدر نكرة، والحال تدل على الفعل، والمصدر يدل على الفعل أيضًا، فكل منهما يدل على ما يدل عليه الآخر ومع ذلك فقد وقع نكرة كما يقع؛ فلا مانع من جواز القياس(٤).

ثالثًا: امتناع وقوع المصدر حالًا وتأويل المسموع منه:

يرى أصحاب هذا القول أن المصدر ليس هو الحال، بل الحال مقدر قبل ذلك المصدر، وقد اختلف فى ذلك إلى عدة أقوال، وهى:

---

(١) ينظر: المقاصد الشافية: ٣/٤٤١.

(٢) ينظر: شرح التسهيل: ٢/ ٣٢٨، ٣٢٩.

(٣) ينظر: المقتضب: ٣/٢٣٤.

(٤) ينظر: المسائل المنثورة: ص١٦.

القول الأول: أن المصدر مفعول مطلق عامله فعل من لفظه، وجملة الفعل والفاعل حال؛ فتقدير (جاء زيد ركضًا): جاء زيد يركض ركضًا.(١).
القول الثانى: أن المصدر المذكور أصله مضاف إليه، والمضاف محذوف، وهو مصدر آخر من لفظ الفعل المتقدم فى أول الكلام، وأصل (جاء زيد ركضًا): (جاء زيد مجيء ركض(٢).

القول الثالث:أن المصدر حال على تقدير مضاف هو وصف أو مؤول بالوصف، فتقدير: جاء زيد ركضًا على هذا الرأى: جاء زيد صاحب أو ذا ركض، على نحو تأويلهم المصدر الواقع خبرًا(٣).

تعقيب

وبعد هذا العرض يتضح لى أن وقوع المصدر حالًا ليس مقصورًا على السماع، بل هو قياسى، وذلك للأسباب الآتية:

أولًا: كثرة وروده فى كتاب الله عز وجل خير دليل على جوازه، ومن ذلك: {....ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا....} [البقرة: ٢٦٠]، و: {الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً....} [البقرة : ٢٧٤]، و: {....وَلَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا....} [آل عمران: ٨٣]، و: {الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا....} [آل عمران: ١٩١]. و: {....وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا...} [الأعراف : ٥٦]، و: {ثُمَّ إِنِّي دَعَوْتُهُمْ جِهَارًا} [نوح : ٨].

---

(١) ينظر: الأصول: ١٦٣/١.
(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٣٢٨/٢، شرح الرضى: ٣٩/٢، ارتشاف الضرب: ١٥٧١/٣، تمهيد القواعد: ٢٢٦٨/٥، شرح الأشمونى: ٩/٢، همع الهوامع: ٢٩٩/٢.
(٣) ينظر: شرح الكافية للرضى: ٣٩/٢، همع الهوامع: ٢٢٨/٢، حاشية رقم: (٢).

وأيضًا كثر فى أقوال العرب، ومن ذلك: قتله صبرًا، وأتيته ركضًا ومشيًا وعدوًا، ولقيته فجأة وكفاحًا وعيانًا، وكلمته مشافهةً، وطلع بغتةً، وأخذت ذلك عنه سماعًا.

وما كثر فى كتاب الله عز وجل وكلام العرب لا داعى إلى القول بامتناع قياسه أو تأويله عدة تأويلات لا حاجة إليها، ذلك وأن الكلام الذى لا تأويل فيه أولى مما فيه تأويل.

ثانيًا: أن الحال عبارة عن تبيين هيئة الفاعل أو المفعول؛ فهو بذلك لا يصف أشخاصًا بصفاتهم الخلقية، بل يصف أفعال الأشخاص، والمصدر عبارة عن حدث؛ فكان مجيء الحال منه أقوى من غيره، فنحن عندما نقول: جاء محمد سرعةً، فإننا نصف ما كان عليه (محمد) من حدث، ونأتى بالمصدر لندل على أن حاله قد تكامل فى هذا الحدث، فكأن حاله هو الحدث نفسه وما ذلك إلا للمبالغة.

ثالثًا: أن الحال نكرة تدل على فعل، والمصدر نكرة تدل على فعل، وهذا يدل على توافقهما.

رابعًا: أن الحال تعتمد على الاشتقاق، والمصدر أصل هذا الاشتقاق؛ فكان مجيء الحال منه أولى من غيره.

فبذلك ثبت من القياس والسماع جواز مجيء الحال مصدرًا، وأما ما قيل من أن الحال خبر فى المعنى والمصدر معنى، ولا يخبر بالمعنى عن الذات –فيمكن الرد على هذا بأن الحال إخبار عن هيئة المخبر عنه لا عن ذاته، وقد جاء الخبر مصدرًا فى بعض الأحيان، نحو: زيد عدل؛ لذلك بطلت حجتهم.

المسألة الثالثة: مجيء الحال من النكرة من غير مسوغ

أصل صاحب الحال التعريف؛ لأنه محكوم عليه بالحال، وحق المحكوم عليه أن يكون معرفةً؛ لأن الحكم على مجهول لا يفيد غالبًا، كما أنه لما كانت الحال خبرًا فى

المعنى وصاحبها مخبرًا عنه أشبه المبتدأ؛ فلم يجز مجيء الحال من النكرة غالبًا إلا بمسوغ من مسوغات الابتداء لتقربها من المعرفة(١).

وقد سمع عن العرب مجيء الحال من النكرة من غير مسوغ يقربها من المعرفة، ومن ذلك الحديث الشريف: صلى رسول الله صلى اللَّه عليه وسلم قاعدًا وصلى وراءه رجالٌ قيامًا(٢).

وقول العرب: وقع أمر فجأةً، ومررت بماء قعدة رجل، وعليه مئة بيضًا، وفيها رجل قائمًا.

واختلف النحاة حول هذا المسموع، فمنهم من قصره على السماع، ومنهم من أجاز القياس عليه ولكن على ضعف، ومنهم من ذهب إلى جوازه بلا ضعف، ويمكن عرض ذلك على النحو التالى:

القول الأول: تنكير صاحب الحال بلا مسوغ مقصور على السماع:

وإلى هذا ذهب ابن عصفور حيث يقول: "ولا تجيء الحال من نكرة غير مقاربة للمعرفة وهي متأخرة عنها إلا حيث سُمع، ولا يقاس على شيء من ذلك، والذى سُمِع من ذلك: وقع أمرٌ فجأةً، ومررتُ بماء قِعدَةَ رجل"(٣).

القول الثانى: تنكير صاحب الحال بلا مسوغ جائز فى القياس على ضعف وقلة:

---

(١) ينظر: شرح التسهيل: ٣٣١/٢، شرح التصريح: ٥٨٤/١، همع الهوامع: ٣٠٣/٢.

(٢) أخرجه البخارى فى صحيحه: ٢٤٤/١، كتاب الجماعة والإمامة، باب (إنما جعل الإمام ليؤتم به)، حديث رقم: ٦٥٦، ونصه: صَلّى رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عليه وسَلَّمَ فى بيته وهو شاك، فصلى جالسًا وصلى وراءه قوم قيامًا".

(٣) شرح الجمل لابن عصفور: ٣٣٩/١.

وهو قول جمهور النحاة[١]، يقول ابن يعيش: وتنكير ذى الحال قبيح، وهو جائز مع قبحه، لو قلت: جاء رجل ضاحكًا، لَقبُح مع جوازه، وجعلُه وصفًا لما قبله هو الوجهُ"[٢].

وسبب ضعف مجيء الْحال من النكرة عندهم أن الحال من النكرة تنوب عن معناها الصفة، فمثلًا إذا قيل: جاءنى رجل ضاحك، فرفعت على أنها نعت لـــ(الرجل)، ثم لو قيل : جاءنى رجل ضاحكًا، فنصب (ضاحكًا) على الْحَال -كان معنى الْحال ومعنى الصفة واحدًا، لأنه إذا قيل: جاءنى رجل ضاحك، فليس يجب أَن يكون فى حال الخبر ضاحكًا، وكذلك إذا نصب على الحال، فلما استوى معناهما كان النعت أولى من الحال لاتفاق اللّفظ، وليس كذلك حكم نعت المعرفة، لأنه إذا قيل: جاءنى زيد الظريف، وجب أَلا يكون (الظريف) حالا لَه وقت الْخبر؛ لأَنه ذكر ليبين به (زيدًا، و(زيد) معرفة قد كان مستغنيًا بنفسه، فلما خيف اختلاطه بغيره من الزيدين بُيِّنَ بالنعت. وأما النكرة فليس عينًا بائنًا، فالصفة إنما تفِيد فيها تخصيصًا، وليس يجب بقَاء ذلك التخصيص فى حال الْخبر؛ فلهذا حسن الْحال من المعرفة، وضعف من النكرة، ووجب جوازه فيها على التَشبيه بالمعرفة[٣].

القول الثالث: تنكير صاحب الحال بلا مسوغ جائز بلا ضعف:

وإليه ذهب ابن الطراوة وتلميذه السهيلى، يقول السهيلى: "حق النكرة إذا جاءت بعدها الصفة أن تكون جارية عليها؛ ليتفق اللفظ، وأما نصب الصفة على الحال فيضعف

---

(١) ينظر: الكتاب: ١١٢/٢، علل النحو: ص٣٧١، المفصل: ص٩١، شرح المفصل: ٢٠/٢، شرح التسهيل: ٣٣١/٢، شرح الكافية للرضى: ٢٢/٢، ٢٣، ارتشاف الضرب: ١٥٧٧/٣، شرح ابن عقيل: ٢٥٦/٢: ٢٦٢، تمهيد القواعد: ٢٢٧٦/٥، ٢٢٨١، شرح الأشمونى: ١٠/٢: ١٤، شرح التصريح: ٥٨٤/١: ٥٨٨.

(٢) شرح المفصل: ٢٠/٢.

(٣) ينظر: شرح السيرافى: ٤٤١/٢، ٤٤٢، علل النحو: ص٣٧١.

عندهم لاختلاف اللفظ من غير ضرورة. هذا منتهى قول النحويين، وكان شيخنا أبو الحسين رحمه الله تعالى يؤيد هذا القول بالقياس والسماع. أما القياس فكما جاز أن يختلف المعنى فى نعت المعرفة والحال منها إذا قلت: جاءنى زيد الكاتب، وجاءنى زيد كاتبًا، وبينهما من الفرق فى المعنى ما تراه. فما المانع من اختلاف المعنى كذلك فى النكرة إذا قلت: مررت برجل كاتب، أو: برجل كاتبًا؟ وإذا كان كذلك فلا بد من الحال إذا احتيج إليها. وأما السماع ففى الحديث: صلى خلفه رجال قيامًا.....، والذى قاله الشيخ صحيح، ولكن أكثر الكلام على ما قاله النحويون، إيثارًا لاتفاق اللفظ، ولتقارب ما بين المعنيين فى النكرة، وتباعد ما بينهما فى المعرفة؛ لأن الصفة فى النكرة مجهولة عند المخاطب حالًا كانت أو نعتًا، وهى فى المعرفة بخلاف ذلك، فتأمله تعرفه إن شاء الله تعالى"(١).

تعقيب:

وبعد هذا العرض يتضح لى أن قصر مجىء الحال من النكرة من غير مسوغ على ما سمع غير متجه، وأرى –والله أعلم بالصواب– جواز القياس على ما جاء من مجىء الحال من النكرة من غير مسوغ؛ لما بين الصفة والحال من اختلاف فى المعنى، فمثلًا إذا قلنا: مررت بفرس سابق، ومررت بفرس سابقًا، فالجملة الأولى تختلف فى المعنى عن الثانية، فمعنى الأولى أن السبق فيه لازم، وفى الثانية عارض عليه فى وقت المرور؛ فكان جواز مجىء الحال من النكرة ليوضح هذا الاختلاف فى المعنى.

(١) نتائج الفكر للسهيلى: ص١٨٣، ١٨٤.

المسألة الرابعة: دخول واو الحال على الفعل المضارع المثبت

واو الحال ما يصح وقوع (إذ) الظرفية موقعها، فإذا قلت: جئت والشمس تغيب، صح أن تقول: جئت إذ الشمس تغيب. ولا تدخل إلا على الجملة، فلا تدخل على حال مفردة ولا على حال شبه جملة.

ويجب فى الجملة المصدرة بفعل مضارع المثبتة غير المقترنة بـــ(قد)، ألا تدخلها واو الحال وتربط بالضمير وحده، كقوله تعالى: {وَلا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ} [المدثر: ٦]، ونحو: جاء خالد يحمل كتابه. فإن اقترنت بـــ(قد) وجبت الواو معها، كقوله تعالى: {لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَد تَّعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ} [الصف: ٥].هذا هو مذهب جمهور النحاة(١).

وحجتهم فى ذلك. أن الفعل المضارع شبيه باسم الفاعل؛ فكأنه إذا قيل: جاء زيد يضحك، قيل: جاء زيد ضاحكًا، فالفعل المضارع وحده هو الذى يقدر باسم الفاعل؛ لأنه على وزن اسم الفاعل، أما الجملة الاسمية فلا تقدر باسم الفاعل، أى لا يجوز تقديرها بمفرد؛ لذلك تصلح الواو مع الجملة الاسمية ولا تصلح مع الفعلية التى فعلها مضارع؛ لأن الواو مع الاسمية كأنها عاطفة جملة على جملة، أما الفعلية التى فعلها مضارع فكأنها عطفت مفرد على جملة لا موضع لها من الإعراب، وهذا لا يجوز؛ فلذلك كان (ويضحك) فى تقدير: ضاحكًا فاسدًا(٢).

---

(١) ينظر: الكتاب: ٨٨/٣، المقتضب: ٦٥/٢، شرح السيرافى: ٢٩١/٣، المفصل: ص٩٢، البديع فى علم العربية: ١٩٦/١، شرح المفصل لابن يعيش: ٢٧/٢، شرح الرضى: ٤٣/٢، شرح ابن عقيل: ٢٧٩/٢، شرح الأشمونى: ٣٠/٢، شرح التصريح: ٦١٣/١.

(٢) ينظر: المقاصد الشافية: ٤٩٨/٣، شرح الأشمونى: ٣٠/٢، شرح التصريح: ٦١٣/١.

وقد وردت أمثلة مسموعة عن العرب جاءت فيها الجملة مصدرة بمضارع مثبت خال من (قد) وكان الرابط فيها الواو، منها قولهم: قمت وأصك عين العدو، وقول ابن همام السلولى:

فَلَمَّا خَشِيتُ أظَافِيرَهُمْ ... نَجَوْتُ وَأَرْهَنُهُمْ مَالِكَا(١)

وقول عنترة:

عُلِّقْتُها عَرَضا وأَقْتُلُ قومَها ... زَعْمًا ورَبِّ البيتِ ليس بمَزعَم(٢)

وقول زهير:

بَلِينَ وتحسَبُ آياتهنْ ... ـــــــنَ عَن فرْط حوْلَيْن رِقًّا مُحيلا(٣)

واختلف النحاة حول هذه الشواهد السماعية، هل الواو فيها للحال أم لا؟ وإن كانت للحال فهل يجوز القياس عليها أم يقتصر عليها ولا يجوز القياس، ويمكن عرض ذلك على النحو التالى:

---

(١) البيت من المتقارب، وهو لابن همام السلولى فى دلائل الإعجاز: ٢٠٥/١، المقاصد الشافية: ٤٩٨/٣، وبلا نسبة فى شرح التسهيل لابن مالك: ٣٦٧/٢، شرح الألفية لابن الناظم: ص٢٤٥، التذييل والتكميل: ١٨٠/٩، شرح ابن عقيل: ٢٧٩/٢.
الشاهد قوله: وأرهنهم مالكا، حيث دخلت واو الحال على الفعل المضارع المثبت الخالى من (قد).

(٢) البيت من الكامل، وهو لعنترة فى ديوانه: ص١٨٧.
الشاهد قوله: وأقتل قومها، حيث جاءت الواو للحال والجملة الحالية فعلية فعلها مضارع مثبت خال من (قد)، وقد اقترنت بالواو.

(٣) البيت من المتقارب، وهو لزهير بن أبى سلمى فى ديوانه: ص٩٦.
الشاهد قوله: بلين وتحسب، حيث جاءت الواو للحال والجملة الحالية فعلية فعلها مضارع مثبت خال من (قد)، وقد اقترنت بالواو.

القول الأول: قصر دخول واو الحال على الفعل المضارع المثبت على ما سمع:

يقول ابن عصفور: "وإن كان مثبتًا لم يكن بد من الضمير، ولا يجوز دخول الواو إلا أن يشذ فيحفظ ولا يقاس عليه"(١).

القول الثانى: جواز القياس على ما سمع من دخول واو الحال على المضارع المثبت بشرط التأويل:

يرى أبو على الشلوبين، وابن مالك جواز دخول واو الحال على الفعل المضارع المثبت بشرط تأويل مبتدأ قبله، فيكون من قبيل دخولها على الجملة الاسمية (٢).

وحجتهم فى ذلك أن الذى يسوغ تقدير المبتدأ فى مثل هذه الأمثلة أن الباب الأكثر مع المضارع تقدم الاسم عليه إذا وقعت جملته حالًا، فتقول: جاء زيد وهو يضحك، وضربته وأنا أبكى، وما أشبه بذلك، فإذا كان معظم الباب هكذا حمل الأقل –وهو عدم ظهور المبتدأ مع الواو– على ما هو الأكثر؛ فيكون قد قدر على القاعدة المستمرة فى حمل ما خفى على ما ظهر(٣).

القول الثالث: أن الواو فى الشواهد المسموعة ليست واو الحال بل هى عاطفة:

ذهب عبد القاهر الجرجانى إلى أن الواو فى الشواهد السماعية السابق ذكرها عاطفة لا واو الحال، والمضارع مؤول بالماضى، حيث يقول: "فأما قول ابن همام السلولى:

فَلَمَّا خَشِيتُ أَظَافِيرَهُمْ ... نَجَوْتُ وَأَرْهَنُهُمْ مَالِكَا.

فى رواية من روى: وأرهنهم، وما شبهوه به من قولهم: فقمت وأصك وجهه، فليست الواو فيها للحال، وليس المعنى: نجوت راهنًا مالكًا، و: قمت صاكًّا وجهه، ولكن (أرهن) و(أصك) حكاية حال، مثل قوله:

---

(١) المقرب: ١٥٤/١، ١٥٥.

(٢) ينظر: شرح المقدمة الجزولية: ٧٣٥/٢، ٧٣٦، شرح التسهيل: ٣٦٧/٢، ٣٦٨

(٣) ينظر: المقاصد الشافية: ٥٠٠/٣، ٥٠١.

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئيمِ يَسُبُّني ... فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لا يَعنيني[١]

فكما أن (أمر) ههنا فى معنى (مررت)، كذلك يكون (أرهن) و(أصك) هناك فى معنى (رهنت) و(صككت)"[٢].

تعقيب:

وبعد هذا العرض يتضح لى أن دخول واو الحال على الجملة الفعلية المصدرة بفعل مضارع مثبت خال من (قد) مقصور على السماع؛ لقلة ما ورد عن العرب، ولقوة ما احتج به من أن الواو إنما تأتى لربط جملة بجملة آخرى والفعل المضارع لا يصلح لذلك؛ لأنه فى تقدير المفرد.

(١) البيت من الكامل، وهو لرجل من بنى سلول فى شرح التصريح: ١١٤/٢، وبلا نسبة فى الإنصاف فى مسائل الخلاف: ٥٩٥/٢، شرح الألفية لابن الناظم: ص٣٥١، توضيح المقاصد: ٤٤٨/٢، أوضح المسالك: ٢٧٦/٣.

الشاهد فيه قوله: ولقد أمر، حيث أن (أمر) فى معنى (مررت).

(٢) دلائل الإعجاز: ٢٠٥/١، ٢٠٦.

نتائج البحث

من خلال هذه الدراسة خرج البحث بالنتائج التالية:

١. القصر على السماع عند بعض النحاة لم يكن يعتمد على القلة والكثرة فقط، بل أيضًا على مخالفة ما عليه الباب فى العربية وإن كثر، كما حدث فى مجيء الحال مصدرًا فعلى الرغم من كثرة ما ورد فيه إلا أنهم كانوا يقصرونه على السماع لمخالفته ما وضعوه من أقيسة وضوابط لهذا الباب.

٢. تمييز المسموع من المقيس مما يجد الباحثُ فيه عنتًا شديدًا؛ نظرًا لاضطراب أقوال النحويين فى الحدود المميزة لمعرفة الشاذ المخالف للقياس والمطرد المنقاس، أهى قلَّة الوارد فى الباب وكثرتُه؟ وما حدود هذه القلة والكثرة؟ وهل يتسنَّى لأحد أن يحصى الوارد فى كل باب ليَميزَ نسبة القليل إلى الكثير؟ أو أن الحد الفاصل المميز للشاذ من المطرد هو مدى الموافقة للطابع العام للعربية.

٣. أن القاعدة قد تقصر على السماع لتعارضها مع قاعدة أخرى ومن ذلك مجيء الحال معرفة فكان سبب قصره على السماع ، هو تعارضه مع قاعدة النعت

٤. أنه قد يجوز لنا قياسية بعض القواعد التى قصرها بعض النحاة على السماع لحاجة اللغة لها خاصةًا إذا كانت تحقق معنى لا يحقق غبيرها، وتؤدى غرضًا لا يؤدى بغيرها، خاصة إذا أمن اللبس، وفى ذلك فائدة عظيمة للغة تجعلها تتسع لمعان متعددة دون قيود، كما تبين ذلك فى مسألة تنكير صاحب الحال بلا مسوغ

فهرس المصادر والمراجع

= القرآن الكريم : جلَّ من أنزله .

١. ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان، ت د : رجب عثمان محمد، ود: رمضان عبد التواب، ط : مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط : الأولى ١٤١٨هـ ــ ١٩٩٨م.

٢. الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين لأبي البركات بن الأنباري، ط: المكتبة العصرية، ط: الأولى ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

٣. أوضح المسالك فى شرح ألفية ابن مالك لابن هشام، ت د: يوسف الشيخ محمد البقاعي، ط: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزي.

٤. الإيضاح لأبى على الفارسي، ت د : كاظم بحر المرجان، ط : عالم الكتب ببيروت، ط : الثانية ١٤١٦هـ ــ ١٩٩٦م .

٥. البحر المحيط في التفسير لأبى حيان الأندلسى، ت د: صدقي محمد جميل، ط: دار الفكر ببيروت،ط: ١٤٢٠ هـ.

٦. البديع في علم العربية لابن الأثير، ت د : فتحي أحمد علي الدين، ط : مركز أحياء التراث الإسلامي، معهد البحوث العلمية، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية ١٤٢٠هـ .

٧. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان، ت د : حسن هنداوي، ط : دار القلم بدمشق

٨. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد = شرح التسهيل لناظر الجيش ت د : علي محمد فاخر، د : جابر محمد البراجة، و د : إبراهيم جمعة العجمي، و

د : جابر السيد مبارك، و د : علي السنوسي محمد، و د : محمد راغب نزال، ط : دار السلام بالقاهرة، ط : الأولى ١٤٢٨هـ ــ ٢٠٠٧م.

٩. حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل، ط: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

١٠. حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، ط: دار الكتب العلمية ببيروت، ط: الأولى ١٤١٧ هـ -١٩٩٧م

١١. الدر المصون فى علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي، ت د : أحمد محمد الخراط، ط : دار القلم بدمشق .

١٢. دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجانى، ت: محمود محمد شاكر أبو فهر، ط: مطبعة المدني بالقاهرة – دار المدني بجدة، ط: الثالثة ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.

١٣. ديوان زهير بن أبى سلمى، شرح على حسن فاعور، ط: دار الكتب العلمية ، ط: الأولى ١٤٠٨هـ ــ ١٩٨٨م .

١٤. ديوان عنترة ، ت : محمد سعيد مولوي ، ط : المكتب الإسلامي .

١٥. ديوان لبيد بن ربيعة، ط: دار صادر ببيروت.

١٦. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ت : محمد باسل عيون السود، ط : دار الكتب العلمية ببيروت، ط: الأولى ١٤٢٠هـ ــ ٢٠٠٠م .

١٧. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ت د: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط: دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، ط: العشرون ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م.

١٨. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ت : حسن حمد، ط: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط: الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

١٩. شرح التسهيل لابن مالك، ت د : عبد الرحمن السيد، ود : محمد بدوي المختون، ط : هجر، ط الأولى ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م .

٢٠. شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو للشيخ خالد الأزهري ت: محمد باسل عيون السود، ط: دار الكتب العلمية ببيروت ط: الأولى ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

٢١. شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، ت د : صاحب أبو جناح .

٢٢. شرح الرضي على الكافية، ت : يوسف حسن عمر، ط : منشورات جامعة قار يونس بنغازي، ط : الثانية ١٩٩٦م .

٢٣. شرح المفصل لابن يعيش، ت د : إميل يعقوب، د : دار الكتب العلمية ببيروت، الأولى ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م .

٢٤. شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ت د : تركي بن سهو بن نزال العتيبي، ط : مكتبة الرشيد بالرياض، ط : الأولى ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م

٢٥. شرح كتاب سيبويه للسيرافي، ت : أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، ط : دار الكتب العلمية ببيروت / ط الأولى ٢٠٠٨م

٢٦. صحيح البخاري = الجامع الصحيح، ت محمد زهير بن ناصر الناصري، ط : دار طوق النجاة، ط: الأولى، ١٤٢٢هـ .

٢٧. علل النحو لأبى الحسن ابن الوراق، ت د: محمود جاسم محمد الدرويش، ط: مكتبة الرشد بالرياض / السعودية، ط: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.

٢٨. الكتاب لسيبويه، ت: عبد السلام محمد هارون، ط: مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط: الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م

٢٩. المسائل المنثورة للفارسي، ت د : شريف عبد الكريم النجار، ط : دار عمار بعمان، ط : الأولى ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٤م .

٣٠. المفصل فى صنعة الإعراب للزمخشرى، ت د: علي بو ملحم، ط: مكتبة الهلال ببيروت، ط: الأولى، ١٩٩٣.

٣١. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي، ت د : عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ود محمد إبراهيم البنا، ود : عياد بن عيد الثبيتي، وعبد المجيد قطامش وآخرون، ط : معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بمكة المكرمة، ط:الأولى ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م .

٣٢. لمقتضب للمبرد، ت د: محمد عبد الخالق عظيمة،ط: عالم الكتب ببيروت

٣٣. المقرب لابن عصفور، ت : أحمد عبد الستار الجواري، عبد الله الجبوري، ط : الأولى ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م .

٣٤. نتائج الفكر في النحو للسهيلي، ت : عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، ط : دار الكتب العلمية ببيروت، ط : الأولى ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م .

٣٥. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطى، ت د: عبد الحميد هنداوي، ط: المكتبة التوفيقية بمصر.